



قرار
الهيئة الوطنية للانتخابات
رقم (٤٦) لسنة ٢٠٢٠ م
بندب رؤساء وأعضاء اللجان العامة وأمنائها وتحديد مقارها وأرقامها
في انتخابات مجلس الشيوخ

رئيس الهيئة:

- بعد الاطلاع على الدستور ؛
- وعلى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته ؛
- وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ فى شأن الهيئة الوطنية للانتخابات المعدل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٢٠ ؛
- وعلى قانون مجلس الشيوخ الصادر بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠ ؛
- وعلى موافقة مجلس القضاء الأعلى والمجالس الخاصة و العليا للجهات و الهيئات القضائية؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢٠ بدعوة الناخبين لانتخابات مجلس الشيوخ ؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ٣٣ لسنة ٢٠٢٠ بشأن الجدول الزمنى و الإجرائى لتلك الانتخابات ؛
- وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بجلسته المعقودة بتاريخ ٤ / ٨ / ٢٠٢٠ .

قرر

((المادة الأولى))

ندب كل من السادة أعضاء الجهات و الهيئات القضائية و الأمناء الأصليين و الاحتياطيين المبينة أسماؤهم بالكشوف المرفقة بهذا القرار رؤساء و أعضاء اللجان العامة و أمنائها التى تجرى فيها عملية انتخابات مجلس الشيوخ لنظامى الفردى و القائمة معاً داخل جمهورية مصر العربية :-

يومى : الثلاثاء و الأربعاء الموافق ١١ و ١٢ / ٨ / ٢٠٢٠
وفى الحالات التى تقتضى إعادة الانتخاب تجرى :

يومى : الثلاثاء و الأربعاء الموافق ٨ و ٩ / ٩ / ٢٠٢٠

((المادة الثانية))

تعيين المقار المبينة بالكشوف المرفقة مقاراً للجان العامة فى عملية الانتخاب .

((المادة الثالثة))

تقوم اللجنة العامة بمراجعة أوراق الانتخاب المسلمة إليها من رؤساء اللجان الفرعية ، و للمترشحين أو وكلائهم إبداء اعتراض أمام اللجنة العامة بشأن صحة الاقتراع أو الفرز و تفصل هذه اللجنة فى الاعتراضات و تصدر قرارها و يحرر أمين اللجنة العامة محضراً مستقلاً للأصوات التى حصل عليها



المرشحون بالنظام الفردي و آخر للأصوات التي حصلت عليها القائمة و في جميع الأحوال يحذر أمين اللجنة العامة محضر فرز مجمع من نسختين مثبتا به أعداد الأصوات في نطاق اللجنة العامة و يثبت به الاعتراضات التي أباها وكلاء المترشحين على عملية الفرز أو التجميع أمام اللجنة العامة و قرارات اللجنة بشأن هذه الاعتراضات و أسبابها و يوقع المحضر من رئيس و أعضاء اللجنة العامة و أمينها ثم يعلن رئيس اللجنة العامة عدد الناخبين المقيدون في نطاق اللجنة العامة و عدد من أدلوا بأصواتهم و عدد الأصوات الصحيحة و الباطلة و عدد الأصوات التي حصل عليها كل مترشح أو قائمة .

و على اللجنة العامة أن تستمر في عملها لليوم التالي لإعلان الحصر العددي للأصوات بالدائرة و ذلك لتلقى تظلمات نوى الشأن من أي من إجراءات الاقتراع أو الفرز في الانتخاب، و إرسال التظلم فور قيده إلى الهيئة مشفوعاً بما تراه من ملاحظات تطبيقاً لأحكام المادة ٥٤ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه .

((المادة الرابعة))

تقوم لجنة الحفظ بالتواصل مع السادة رؤساء اللجان الفرعية لمتابعة تنفيذ تعليمات حفظ أوراق العملية الانتخابية ، و التأكد من تجهيز مكان مناسب باللجنة العامة لمباشرة عملها ، و يتعين على رئيس و أعضاء لجنة الحفظ استلام أوراق العملية الانتخابية من رؤساء اللجان الفرعية و تحرير الإيصال الدال على ذلك ، و تأمين أوراق العملية الانتخابية بالأقفال البلاستيكية بعد فضاها و التأكد من محتوياتها و تسليمها للجنة متابعة سير العملية الانتخابية بالمحكمة الابتدائية التابع لها .

((المادة الخامسة))

عند غياب أي من رئيس اللجنة العامة أو لجنة الحفظ أو أحد أعضائهما أو وجود عذر يمنع أي منهم من العمل يحل محله عضو آخر من الجهات أو الهيئات القضائية بقرار من رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات .

((المادة السادسة))

يحل أمين احتياطي محل الأمين الأصلي عند غيابه أو وجود عذر يمنعه من العمل .

((المادة السابعة))

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، و على المدير التنفيذي للهيئة تنفيذه .

صدر في : ٥ / ٨ / ٢٠٢٠ م

أحمد

رئيس

الهيئة الوطنية للانتخابات

القاضي / د. شيمس إبراهيم

((لاشين إبراهيم))

نائب رئيس محكمة النقض